# التصنيع فى مصر ما بين دورات الانطلاق والتباطؤ

أ. أحمد السيد الحويط [*]  د. غادة البياع[**]

• **مُلخص:**

يعد التصنيع أحد ركائز تكوين "ثروة الأمة" وجوهر التنمية الشاملة، بما يضيفة من قيمة مضافة وتأثيره فى الإرتقاء بباقى قطاعات الإقتصاد، وبما يتيحه من روابط أمامية وخلفية، كما أنه يخلق عدد ضخم جدا من فرص العمل فيمتص الجزء الأكبر من البطالة، بدأ التصنيع الحديث فى مصر فى نهاية القرن التاسع عشر، وأرتبط توسعه بتدخل دولة محمد على لإدخال الصناعات الحديثة والحربية، ولكن التجربة مرت بفترات إزدهار وركود متعاقبة نتيجة ظروف داخلية وخارجية، ولكن الملاحظ منذ منتصف القرن العشرين أرتباط التصنيع بالتنمية الشاملة، بتدخل الدولة فى التصنيع بالتمويل والتشجيع وتبنى سياسة صناعية "التصنيع لإحلال الواردات" بشكل واضح، إلا انه مع "سياسة الإنفتاح" والتوجه لإقتصاد السوق حدث تراجع مبكر للتصنيع، ونتيجة لوصول مصر لحافة الإفلاس فى نهاية الثمانينيات تدخلت الدولة لتحويل الإنفتاح من "تجارى" "لصناعى" ولكن بقيادة القطاع الخاص المحلى والإستثمار الأجنبى، ومع ذلك لم تصل مساهمة التصنيع فى الناتج المحلى الإجمالى لنفس معدل نهاية السبعينيات، ويتضح من البحث ان التصنيع كان يتبع مؤشر النمو فى مصر إرتفاعا وهبوطا.

**الكلمات المفتاحية:** التصنيع، السياسة الصناعية، الاستثمار الأجنبى المباشر، قيمة التصنيع المضافة

[*] باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

[**] أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

# Manufacturing in Egypt between take-off and slowdown cycles

**Ahmed El-sayed Al-haweet Dr.Ghada El-Bayaa**


- **Abstract**

Manufacturing is one of the pillars of forming the "nation's wealth" and the essence of comprehensive development, with its added value and its contribution to the upgrading of the rest of the sectors of the economy and the forward and backward links it provides. It also creates a very large number of job opportunities, absorbing the largest part of unemployment. Modern manufacturing began in Egypt at the end of the nineteenth century, and the expansion of it was associated with the intervention of the state of "Muhammad Ali" to introduce modern and military industries. However, the experience went through successive and stagnation periods of prosperity as a result of internal and external conditions. It is noted that since the middle of the twentieth century, manufacturing has been linked to comprehensive development, with state intervention in industrialization with financing and encouragement, and the adoption of a clear industrial policy of “industrialization to substite imports.” However, with the "Opening up policy" and orientation to a market economy, an early decline in manufacturing occurred. As a result of Egypt reaching the brink of bankruptcy in the late eighties, the state intervened to transform Opening up from “commercial” to “industrial” Opening up, but led by the local private sector and foreign investment. However, the contribution of manufacturing to the GDP did not reach the same rate as the end of the seventies.It is clear from the research that manufacturing was following the growth index in Egypt, up and down.


**Keywords:** Manufacturing, industrial policy, deindustrialization, value added manufacturing

- **مقدمة:**

تعد مصر ثالث أكبر إقتصاد إفريقي من حيث الناتج المحلي بعد نيجيريا وجنوب إفريقيا، فتمثل 12.5٪ من الناتج المحلي للقارة، وتعد إحدى دول الدخل المتوسط المنخفض، ولديها عدة مقومات للتنمية برغم محدودية مواردها المعدنية وأرضها الزراعية (تمثل الأرض عالية الخصوبة 5٪ فقط من المساحة)، كما تملك موارد طاقة وفيرة من الغاز الطبيعي، إضافة لطاقة كهرباء السد العالى، مع إمكانية توليد الطاقة الشمسية، وتتمثل مصادرها من العملة الأجنبية فى عوائد قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج والمساعدة الإنمائية الرسمية، ويسمح سوقها المحلي الضخم بالإنتاج الكبير، وترتبط بعدد كبير من الإتفاقيات التجارية، وتتمتع بميزة القرب من الأسواق، مايقلل تكلفة النقل، وبرغم مشاكل البنية التحتية فهى جيدة وملائمة لحد ما للأعمال، إلا أن مصر تعاني إختلالات إقتصادية هيكلية داخليا وخارجيا، يمكن تقسيم الإختلال الداخلي لثلاث مستويات، **قطاعيا**، يتمثل فى تدهور قطاعها الصناعي منخفض التنافسية، **ماليا**، يتمثل فى فجوة الإيراد والإنفاق العام، وفجوة الإنفاق الجاري والإستثماري، **نقديا**، وتتمثل فى عدم شفافية السياسة النقدية، يمكن تحديد مستويين من الخلل الهيكلى على المستوى الخارجي، الأول إرتفاع الواردات ما يؤدي لعجز تجاري، الثانى توجه الإستثمار الأجنبي لأنشطة منخفضة القيمة المضافة.

يعنى إرتباط التصنيع بزيادة الناتج المحلى الإجمالى، وتأثيره على الأحوال المعيشية للمواطن، أن هناك علاقة بين التصنيع وعملية التحول الهيكلى وإنتاجية العمالة، وإرتباط ذلك بتنمية القدرات البشرية صعودا وهبوطا، إزاء ما تقدم، يدور البحث حول ثلاثة محاور، الأول هيكل الإقتصاد المصرى، والثانى تطور التصنيع فى مصر من منظور الإقتصاد السياسى، والأخير تقييم السياسات الصناعية فى مصر.

**أولا: هيكل الإقتصاد المصرى**

يتسم الإقتصاد المصرى بالتنوع، إلا أن الزراعة تهيمن عليه من حيث العمالة، بينما تستحوذ الخدمات على الجزء الأكبر من حيث القيمة، بينما تعرض التصنيع لتباطؤ منذ الثمانينيات وهو ما سنعرض له فيما يلى.

**أ- التكوين القطاعي لإقتصاد مصر**

يوضح الجدول التالى مساهمة القطاعات فى الناتج المحلى لمصر.

**جدول 1: القيمة المضافة حسب القطاعات الإقتصادية ٪ من الناتج المحلى الإجمالى لمصر**

| | 1975 | 1980 | 1990 | 2000 | 2010 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **زراعة** | 27.7 | 16.6 | 18.5 | 15.5 | 13.3 | 11.4 |
| **خدمات** | 42.3 | 40.8 | 49.6 | 46.5 | 46.2 | 53.2 |
| **صناعة** | 30.0 | 32.6 | 31.9 | 38.0 | 30.5 | 35.4 |
| **تصنيع** | 17 | 12 | 17 | 18 | 16 | 17 |
| | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| **زراعة** | 11.8 | 11.5 | 11.2 | 11 | 11.6 | 11.8 |
| **خدمات** | 54.5 | 53.2 | 51.5 | 50.5 | 51.5 | 52.2 |
| **صناعة** | 33.7 | 35.3 | 37.3 | 38.5 | 36.9 | 36 |
| **تصنيع** | 17 | 16 | 16 | 16 | 16 | 15 |

تم تكوين الجدول بمعرفة الباحث إعتمادا على:

https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS?locations=EG
https://data.worldbank.org/indicator/NV.SRV.TOTL.ZS?locations=EG
https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=EG.

ومن الجدول يتضح هيمنة قطاع الخدمات على الناتج المحلى الإجمالى لمصر بأكثر من النصف، مع ثبات لنسبة الزراعة فى حدود 11٪ تقريبا، بينما تتذبذب الصناعة شاملة التصنيع فتزيد حتى 2015 ثم تقل بالتدريج حتى تصل لحوالى31٪ فى 2021 لصالح الخدمات التى زادت من 45.7٪ فى 2011 نتيجة الإضطراب السياسي، حتى وصل إلى 52.2٪ فى 2021، مايعنى إعتماد الإقتصاد على الخدمات، أما زيادة الصناعة فتعود لزيادة نسبة الصناعات الإستخراجية والبناء والطاقة، وليس لزيادة التصنيع.

**ب- تذبذب نمو الإقتصاد المصرى**

تعرض إقتصاد مصر لتغيرات حادة خلال فترات قصيرة نسبيا ما أدى لتذبذبه، فمن إقتصاد مركزى تقوده الدولة في الحقبة الناصرية (1973/1956)، لتغير حاد بتقليص دور الدولة وتبني إقتصاد السوق ودمج مصر في الإقتصاد العالمي منذ التسعينيات، رغم النمو المحقق خلال العقد الأول من القرن الحالى، إلا أن ثمار النمو لم توزع بعدالة، إضافة لإنتشار الفساد والظلم الإجتماعي، فأدى ذلك ضمن أمور أخرى لثورة 2011، والتى أثرت سلبًا على كل قطاعات الإقتصاد، فقد نما الإقتصاد خلال 2010/2000 بمعدل 4.9٪ سنويًا، وزاد الناتج المحلي حوالى 6٪ سنويا من 144مليار $ لأكثر من 231 مليار$ بحلول عام 2010، بينما نما نصيب الفرد من الناتج المحلي حوالي 3٪ سنويًا، من حوالى 7400 $ لـ 9800 $، أما خلال 2014/2011 بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي 2.1٪ ، ثم إرتفع عام 2015من 2.2٪ لـ 4.2٪، مايصب فى ظاهرة تذبذب النمو التى تشهدها مصر، ويؤكد عدم إستدامة فترات النمو، يرتبط ذلك بتذبذب نمو التصنيع والقيمة المضافة[1] كما سيتم توضيحه لاحقا.

مؤخرا إرتفع نمو الناتج المحلي الحقيقي من 5.3٪ فى 2018 لـ 6٪ عام 2021، كما إرتفع نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي من 3.3٪ فى 2018 لـ 4.1٪ عام 2021، بينما إنخفض التضخم من 21.6٪ فى 2018 لـ 6.1٪ عام 2021، وانخفض عجز الموازنة من – 9.6 ٪ فى 2018 لـ – 5.1٪ عام 2021، كذلك انخفض عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي من –2.4 ٪ فى 2018 لـ – 1.2٪ عام 2021،[2] إرتفع النمو خلال 2021، مقارنة بمعدل متدنى 1.4٪ في 2020،

[1] David K. Bohl et al: **Sustainable Development Goals Report: Egypt 2030** (UNDP: Pardee Center for international futures, 2018) P.9 See Also:
- Eman Ahmed Hashem: The impact of structural changes on jobless growth: Case study, Egypt (England: **Journal of Business and Economic Management** 6(1): 007-013, January 2018) PP.6-7

[2] African Development Bank Group: **Industrialise Africa** … Op cit., P.151

نتيجة إنتعاش نسبى للإقتصاد العالمى، مأدى لزيادة الموارد الريعية، وعلى جانب الطلب، تحسن الإستهلاك والإستثمار، وكان تضخم فاتورة الواردات وتسارع أسعار السلع عالميا سببا فى إتساع عجز الميزان التجارى، كما أدى الإرتفاع المطرد والملحوظ لسعر الصرف الحقيقي خلال سنوات سابقة، لإرتفاع الأسعار محليا بالتدريج، فإرتفع معدل التضخم لـ 8.8٪ في فبراير 2022 (أكثر من 2.7٪ أعلى من متوسط بداية العام المالي 2022/2021)، مما يعكس تداعيات مبكرة لحرب أوكرانيا.[3]

يوضح الجدول رقم 2 تطور الناتج ونصيب الفرد منه، ويتضح أنه إرتفع من حيث القيمة، لتستمر ظاهرة التذبذب، ولكنه إتخذ مسارا هبوطيا فى 2016 عقب تعويم الجنيه، ولكنه عاود الإرتفاع عام 2020 (عام كورونا) – ما يثير تساؤلات حول طبيعة الإقتصاد– والملحوظ أيضا أن معدل نمونصيب الفرد من الناتج يحمل أيضا تناقضا شديدا فبينما بدأ بـ 4.3٪ فى عام 2000، إتخذ مسارا هبوطيا فحقق أدنى قيمة 0.6 عام 2014، ثم تزايد حتى 2019، ثم هبوطا ليصل لـ1.4 فى 2021.

**جدول رقم 40: الناتج المحلى الإجمالى بالمليار $ ومعدل نمو نصيب الفرد السنوى من الناتج لمصر**

| السنة | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 100 | 90 | 219 | 329 | 332 | 236 | 250 | 303 | 356 | 404 |
| معدل نمو نصيب الفرد السنوى من الناتج | | | | | | | | | | |
| المعدل | 4.3 | 2.6 | 3.1 | 2.1 | 2.1 | 2.0 | 3.2 | 3.5 | 1.6 | 1.4 |

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locations=EG

**ج– إقتصاد مصر فى إطار الإقتصاد العالمي**

يعد التكامل الإقليمي فرصة لمصر للتصنيع والتصدير، ورغم تنوع وإنفتاح اقتصادها الكبير نسبيا، وتوقيع عدة إتفاقات تجارة تفضيلية إقليميا، وخفض التعرفة وجهود التحرير، وميزة الموقع، إلا أن تكاملها بطئ، فروابطها التجارية سواء بإفريقيا أو الشرق الأوسط محدودة، نتيجة حواجز التجارة المرتفعة وضعف مرافق النقل واللوجيستيات،

[3] World Bank: **Egypt's Economic Update**, April 2022 , P.2 https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/economic-update-april-2022

مايعوق حرية وسرعة حركة السلع، فلاتستغل مصر قدراتها كاملة لتعظيم مكاسب التجارة وتهدر ميزة موقعها، إضافة لإستمرار تخصصها في أنشطة تقليدية ذات ميزة نسبية وقيمة مضافة محدودة ، فلا تنشط فى سلع يزيد عليها الطلب العالمي، ما أدى لتقويض نمو الصادرات.[4]

احتلت مصر المرتبة 62 عالميا في تحقيق هدف التصنيع كمؤشر للتنمية المستدامة لعام 2000، وحاليًا تحتل المرتبة 71 بهبوط تسع مراكز، مقارنة بدول في شمال القارة كالمغرب وتونس الأعلى رتبة، إلا أنها تظل قاريا متفوقة بشدة من حيث قيمة التصنيع المضافة ونسب عمالة التصنيع، فيما يخص خفض ثاني أكسيد الكربون، فهى أقل من مستوى باقى دول أفريقيا، بينما تزيد نسبتها من الصناعات ذات التقنية المتوسطة والعالية بكثير عن متوسط القارة، إلا أنها أقل بكثير من المغرب التى نجحت في جذب إنتاج السيارات والإلكترونيات خلال العقد الماضي، وتحاول مصر مؤخرا زيادة النسبة المنخفضة للتصنيع المتوسط وعالية التقنية، بإعداد منشآتها لتستوعب التقنيات الجديدة وتحسين البنية التحتية الرقمية، لتلحق باللثورة الصناعية الرابعة.[5]

**د- تداعيات جائحة كورونا على إقتصاد مصر**

أثرت الجائحة بشدة على إقتصاد مصر، نتيجة توقف السياحةالتى تمثل12٪ من الناتج المحلي، 10٪ من فرص العمل، و4٪ دخل بالعملة الأجنبية، ما أدى لتراجع مؤقت للأنشطة المحلية، وإنخفاض الإيراد الضريبي ماعرض الموازنة لضغوط، إضافة لخروج إستثمارات تزيد عن 15 مليار$ فى الربع الأول من 2020، ورغم ذلك تحقق معدل نمو موجب في 2020. [6]

---

[4]The World Bank Group: **From Floating to Thriving: Taking Egypt's Exports to New Levels** (Washington, DC, World Bank Publications USA, 2018)

[5] UNIDO: **Country Brief Egypt, Shifting focus towards technology-intensive manufacturing** (UNIDO: Industrial Analytics Platform, November 2020) P.1

[6] https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/07/14/na070621-egypt-overcoming-the-covid-shock-and-maintaining-growth

قبل انتشار الوباء بثلاث سنوات طبقت مصر برنامج إقتصادي مدعوم من صندوق النقد بقرض قيمتة 12 مليار$ ، في عام 2016 شهدت مصر نمو بمعدل 5.6٪، وإنخفض عجز الموازنة 7.8٪ من الناتج المحلي، وإرتفع الإحتياطى النقدى، إلا أن شروط الصندوق بتعويم العملة وخفض دعم الوقود، إضافة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، أدى لرفع التضخم ثلاث مرات تقريبًا.

وأدى إنتشار الوباء والإغلاق لفوضى عالمية، فإنخفضت رسوم قناة السويس وتحويلات العاملين بشدة، وخسرت السياحة أكثر من مليار$ شهريًا، وإرتفعت البطالة بثبات نتيجة الركود والإغلاق، أضر الوباء بأضعف الفئات في مصر كالنساء وسكان الريف والفقراء ، كما تضرر الإقتصاد غير الرسمي، نظرا لأنه أكثر مرونة للتغيرات الإجتماعية والإقتصادية من القطاع الرسمي، فقد أدى الإغلاق لشل القطاع، ومع عدم وجود أي تأمين تعرضت عمالتة لمخاطر حياتية.[7]

**1- أثر الجائحة على مبيعات وتصدير السلع المصنعة**

كانت المبيعات المحلية والتصدير الأكثر تضررا من الأزمة، فقد إنخفضت سيولة الشركات ما دفعها لتقيلص العمالة والإنتاج، وكان للجائحة أثر سلبى على الشركات الصناعية بمختلف أحجامها سواء مصدرة أوغير مصدرة، فى أنشطة التشغيل والبيع والتمويل، إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم كانت الأكثر تأثرا، فقد واجهت غالبيتها هبوط كبير فى المبيعات بأقل من متوسط أداء مبيعات القطاع الصناعي ككل، أما الشركات غير المصدرة فكان التأثير أقل، نتيجة تراجع الطلب محليا أو دوليا والإغلاق وعدم إنتظام العمالة وانخفاض ساعات العمل، لصعوبة الشحن سواء لتصدير أو إستيراد الخامات، ولزيادة تكلفة الشحن الشديدة خاصة الشحن البحري.[8]

---

[7] Mirette F. Mabrouk (Editor): **Rethinking Egypt's Economy** (**Washington D.C: Middle East Institute,** Policy Paper, October, 2020**)** PP.1-2

[8] مركز تحديث الصناعة: **مؤشر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعى فى مصر** ( القاهرة: أغسطس 2020) ص ص 4-10

كان للوباء رابحون وخاسرون، فربح القطاع الخاص فى الصحة والزراعة، كما حصل على دعم ممثلا فى تأجيل ضريبة أرباح رأس المال لمدة عامين، تخفيض ضريبة توزيع الأرباح، ضريبة الدمغة على معاملات الأوراق المالية، وتأجيل الضرائب العقارية والدخل وحصة العمال في المعاش، إلا أن الصادرات المصنعة والبناء حققا خسائر، وكانت المنشآت الأكثر عمالة أكثر معاناة، كما تعرضت صناعات كالسياحة وتجارة التجزئة لخسائر شديدة جراء الإغلاق لإنخفاض الطلب، لذلك تضرر قطاع التصنيع بشدة نتيجة تراجع الطلب عالميا لتعطل سلاسل التوريد، وتقلص الطلب محليا لإنخفاض القوة الشرائية وتغير سلوك المستهلك، إلا ان الأزمة أفادت قطاعات أخرى كالأغذية، فيما عانت معظم باقى القطاعات، حيث تم إلغاء بعض طلبات التصدير (80٪ للمنسوجات والملابس)، فقد إنخفض الإنتاج الصناعي25.4٪، في المقدمة صناعة الأثاث 28٪ وصناعات الجلود 27.2٪ والصناعات النسجية 26.1٪ ، وتليها الغذائية 22.8٪ والهندسية 21.3٪ والكيماوية 18.8 ٪ ثم باقى القطاعات 17.3٪، كما عملت بعض المصانع بأقل من نصف طاقتها ما أدي لزيادة البطالة، ولعدم توقف النشاط أثناء الأزمة منحت الدولة قطاع الأعمال إعفاءات كثيرة وآليات تمويل تفضيلية للمنشآت الصناعية، كجدولة الديون دون غرامة أو فوائد إضافية، وتأجيل الضريبة العقارية ومنح تسهيلات لسدادها، وتخفيض أسعار كهرباء الإستخدام الصناعي، تم مد عمل الرخص الصناعية، كان الوباء فرصة لتنفيذ إصلاح هيكلي، بحشد إستثمار محلي ودولي للإنتاج الصناعي، وإعادة النظر فى ترتيب أولويات دعم منشآت القطاع الخاص الصغيرة خاصة، كذلك مراجعة أسعار الطاقة لبعض أو كل الصناعات بما لايضر القدرة التنافسية للصادرات، إلا أن ذلك لم يحدث.

**2- أثر الجائحة في كشف هشاشة الإقتصادفي مواجهة الصدمات**

تردى الإقتصاد المصرى مؤخرا، ناتج عن تبني مصر برامج الصندوق والبنك الدولى، بتبنيه تقشفًا صارمًا هدفه ضمان إسترداد الديون، فرغم تراجع الإيراد العام فى عام 2020 بمقدار 7.75 مليار $، وإرتفاع الإنفاق العام بمقدار 4 مليار $، تم سداد

مليار $ كديون خارجية عقب إربعة أشهر من الأزمة، وتبقى سداد 5 مليار $ أخرى خلال العام، وقد كشف الوباء:

- ضعف وهشاشة وعدم مرونة الإقتصاد تجاه الصدمات الخارجية نتيجة قصور السياسات عن تحقيق تحول هيكلى، وجمود هيكل الإنتاج والصادرات، والإعتماد على الريع كمصدر للعملة الأجنبية، فلم تتحول الصادرات غير النفطية للقيمة المضافة الأعلى، فظلت نسبتها فى سلاسل القيمة ضعيفة جدا، وتركز الإستثمار الأجنبي فى السندات الحكومية، فعجزت الدولة عن توفير شبكة أمان، خاصة لعمالة القطاع غير الرسمى، ما وضع صناع القرار أمام خيار المحافظة على الصحة أو توليد دخل للأفراد، وقد أثر الوباء سلبًا على ظروف العمل لـ 61.9٪ من العمال، حيث فقد 20٪ وظائفهم، ولم يعد 41٪ قادرين على تحمل تكاليف المعيشة.

- ضعف النظام الصحي الحكومى وبنيتة التحتية وسوء توزيعه الجغرافي، نتيجة ضعف مخصصاته فلم يقدم المطلوب منه، ما أدى لزيادة الأنفاق الشخصى على الوقاية والعلاج، فحقق القطاع الصحى الخاص عائدات عالية جدا.

- أن نموذج التنمية المتبع يفيد قلة، ولايحقق إستدامة بل يؤدى لزيادة الفقر وإنخفاض جودة الوظائف، ولايخلق فرص عمل حقيقية، خاصة للشباب المؤهل.

- الحاجة لخلق فرص عمل في قطاعات رسمية كثيفة العمالة، مرتبطه بالتصدير، والإستثمار فيها لتوليد قيمة مضافة، وتنسيق سياسة تجارة وإستثمار، تستهدف أسواق جديدة وتوسيع الأسواق القديمة.[9]

[9] Mirette F. Mabrouk (Editor): **Rethinking Egypt's Economy**. Op cit., PP.7-33. See also:https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/07/14/na070621-egypt

- مركز تحديث الصناعة: **مؤشر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعى فى مصر**... م س ذ. ص ص 4- 5.

**ثانيا: تطور التصنيع فى مصر من منظور الإقتصاد السياسى**

يمكن فهم تطور التصنيع فى مصر، بطريقة أفضل من خلال نهج الإقتصاد السياسي، عبر تحليل التداعيات الإقتصادية للقرار السياسي، كذلك نفوذ تحالفات المصالح على السياسة الصناعية وشرح التغييرات التي تنتج عن تفاعلاتها المعقدة، كما يمكنه " تفسير أسباب التغير النسبي لقوة وضعف كافة المجموعات بمرور الوقت، وشرح كيف تؤثر مجموعة واحدة بما تملكه من ثروة وسلطة في المجتمع على الآخرين"، لأن النهج يفترض وجود تفاعل بين القوى السياسية والإقتصادية في المجتمع، ويبحث في "توزيع القوة والثروة بين مختلف القوى الفاعلة، والعمليات التي تخلق وتحافظ على هذه العلاقات بمرور الوقت". [10]

**أ- تأثير علاقات القوى الاقتصادية على تطور التصنيع فى مصر**

بدأت مصر أولى خطواتها فى التصنيع بنهاية القرن التاسع عشر، ويمكن تمييز مراحل تطورها الصناعي المميزة، من فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حسب طبيعة المؤسسة الحاكمة ومجموعات المصالح، وتوجه الدولة ونمط تدخلها التنموى، حيث تؤثر علاقات القوى الإقتصادية فى تشكيل وصياغة السياسات الصناعية لتتلائم مع مصالحها، ولتحديد ذلك سيتم التعرض للنقاط الآتية.

**1- تطور التركيب الطبقى وتأثيره على علاقات القوة فى مصر**

عندما انتهى الإقطاع فى أوربا تحول ملاك الأراضى للصناعة، حدث العكس فى مصر، حيث تحول الإقطاعيين للتجارة وشكلوا نخبة سياسية وإقتصادية، ولأنهم يملكون خبرة الإدارة ووسائل الإنتاج عمل معهم المستعمر، ليكرس نمط إنتاج تقليدي شبه إقطاعى، ما أعاق التحول لنمط الإنتاج الصناعي، فلم يتبلور تطور المجتمع طبقيا، لعدم تغير وضع الأجراء أو الطبقة الوسطى، خلال فترة ما بين الحربين تكونت طبقة

[10] K.V. Nagarajan: Egypt's Political Economy and the Downfall of the Mubarak Regime (**International Journal of Humanities and Social Science** Vol. 3 No. 10 ,Special Issue – May 2013) P.22
https://www.ijhssnet.com/journals/Vol_3_No_10_Special_Issue_May_2013/3.pdf

وسطى ناشئة متنامية تجمع بين الثروة والوعي، فتكونت نخبة صناعية من كبار الملاك الزراعيين، إضافة لبعض أصحاب المهن الحرة، ما أدى لسرعة نمو الصناعة، فأصبح الصناعيين ثلث الطبقة العليا في عشرينيات القرن الماضى، وبنهاية الأربعينيات تحولت للتجارة والبناء، وزاد حجم شريحة البيروقراط، فإنخفضت طبقة الصناعيين بشدة.

فى الفترة 1970/1952 تم أقصاء الطبقة العليا التقليدية، ونشأت بنية تنموية بتوسع التعليم، ما أدى لزيادة مضطردة في حجم الطبقة الوسطى الحضرية، وشهدت علاقات الإنتاج في مصر الناصرية تنوع جديد، كما تم دمج معارضى النظام السياسي فى هياكله المؤسسية، وبنهاية التسعينيات إنتهت المرحلة، حيث تم تفكيك كل الهياكل التنظيمية لتلك الفترة، وظهر تحالف سياسي وإقتصادي بين شرائح الرأسمالية وأغنياء الفلاحين، وتقريبا خرجت الطبقة الوسطى والأجراء من المعادلة.

خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضى تحول التركيب الطبقي، ماأدى لتحول مصر من رأسمالية دولة وطنية لرأسمالية تجارية/مالية تابعة يهيمن عليها دولة وحزب حاكم، وصار من يتحكم فى صنع القرار طبقتان، الأولى طبقة وسطى متنفذة محلية مكونة من كبار موظفي الدولة، ورجال أعمال ورأسماليين يديرون الإقتصاد محليا، ويدعمون الطبقة الثانية وهى الطبقة المركزية الحاكمة، إضافة لأصحاب المشروعات الضخمة أو العالمية من كبار الملاك ورجال المال والأعمال، بعضهم من قدامى الأثرياء، أو من الطبقة الوسطى المتنفذة المسئولة عن تخطيط وإدارة برامج التنمية وتوزيع عوائدها، بجانب أدوارها السياسية المعروفة.

حاليا تمثل الطبقة المركزية 2٪ والطبقة الوسطى 36٪ واللاطبقيين 13.5٪ وطبقة العمال والفلاحين 48.5٪ التى يمكن لفئات منها دخول الطبقة الوسطى إذا أتيح لها فرص عمل لمهن الطبقة الوسطى، هذا التركيب به ثلاث أنواع من علاقات الإستغلال: علاقات إستغلال ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها، علاقات إستغلال سلطة البيروقراطية، علاقات إستغلال النفوذ بكل أشكاله ولتى قد تكون إيجابا او سلبا،

وتنحسر علاقات الإستغلال لهذا التركيب الطبقي، إذا سادت العدالة والمساواة النسبية، وتتزايد فى حالة الظلم الإجتماعي واللامساواة.[11]

**2- الإطار السياسى لمصر**

بعد إنتهاء الملكية فى منتصف القرن الماضى، إنعكس التطور الطبقى لمصر على إطارها السياسي، ما أدى لإختلاف السياسات والتوجهات، إلا أنه ببداية القرن الحالى أصبح الإطار السياسي غير ملاءم للتنمية الإقتصادية، لإتسامه سياسيا ومجتمعيا بـ"حكم الأبوية الجديدة السلطوى"،الذى لايهتم بالتنمية، ولكن يعمل على تعزيز سلطه النظام والحفاظ عليه فقط، ويمكن تحديد الإطار فيما يلى:

- نظام رئاسي. تكون عملية صنع القرار فيه للرئيس فقط، مع محاولة لسيطرة الرئاسة على القضاء، ويكون البرلمان مجرد هيئة شكلية.
- عدم المشاركة. وهو نتيجة للعنصر السابق، فى 2008 كانت مصر فى مؤشر الحوكمة الخاص بـ "التعبير والمساءلة" في المرتبة -1.24، ومؤشر الديمقراطية في المرتبة 119 من بين 167 دولة.
- هيمنة النظام غير الرسمي. بحيث يتخذ القرار عبر علاقات هرمية قائمة على (القرابة، الجوار) أو الخبرة المشتركة، وقلما يتخذ القرار عبر القنوات الرسمية، ولا يتم الإعتراف بهياكلها المؤسسية.
- مركزية صنع القرار. كنتيجة حتمية لماسبق، فإبسط قرار يتخذ من إعلى مستوي لهرم السلطة.

---

[11] د.أحمد موسى بدوي الخريطة الطبقية ومسارات العدالة الاجتماعية في مصر( القاهرة: **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 2016) https://www.academia.edu/

See also:

- Lama Abu-Odeh: **On Law and the Transition to Market: The Case of Egypt** (Georgetown University Law Center, 2009 ) PP.372-374 https://scholarship.law.georgetown.edu/facpub/1629

- المحاباة والمحسوبية. يتم تخصيص موارد الدولة من خلال التوظيف والسكن والترقيات وما شابه، كآلية لمكافأة الأفراد وفئات إجتماعية محددة على ولائهم للنظام.
- الفساد. نتيجة لغياب المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الموجودة شكلية وتسيطرعليها الدولة ، وتحاول منع تشكيل أى نوع منها، فوصل الأمر أن نصف رواد الأعمال يدفعون رشاوى منتظمة.
- عدم وجود مشاركة حقيقية للقطاع الخاص. فلم يتم انتخاب عديد من غرف التجارة والصناعة والنقابات المهنية وروابط أصحاب العمل والنقابات العمالية حتى2010 وكان يتم تعيينهم من الحكومة.
- خضوع وسائل الإعلام الجماهيرية للرقابة. حيث يسيطر النظام أو المرتبطين به من القطاع الخاص على الصحف وبرامج والإذاعة والتلفزيون الخاضعة للرقابة.
- إدارة غير فعالة. حيث تتسم الخدمات العامة بإنخفاض الجودة، والبيروقراطية وعدم الشفافية، والقرارات الإدارية غير المتوقعة، ويتم التعيين والترقية تبعا للولاء الشخصي وليس الجدارة، بدليل أن مؤشر الحوكمة لمصر لعام 2008 حقق0.44.[12]

**ثالثا: تطور السياسة الصناعية فى مصر**

كان للتركيب الطبقى والإطار السياسى أثر على السياسة الصناعية التى مرت بفترتين هما، تدخل الدولة حتى التسعينيات، والتوجه للتحرير التدريجي بعد ذلك، وسيتم تناول كل فترة لتحديد أهم تداعياتها كما يلى:

**أ- مرحلة تدخل الدولة والتصنيع لإحلال الواردات (1990/1820)**

**1- التطبيق المبكر لإحلال الواردات**

بدأ التصنيع لإحلال الواردات أواخر القرن التاسع عشر، وتطور ببطء بعد الكساد الكبير حتى الأربعينيات ، لتوافق النخبة على حتمية التصنيع لمحدودية توسع الزراعة، وشكلت المنسوجات معظمه إضافة لبعض الصناعات الغذائية والكيماوية، حتى

[12] Markus Loewe: **Industrial Policy in Egypt 2004-2011**(Bonn: German Development Institute, Discussion Paper 13/2013, 2013)PP.11-12

خمسينيات القرن الماضي تم حماية الصناعة عبر تعرفة جمركية عالية وضوابط الإستيراد وبعض الدعم (بتأثير طلعت حرب مؤسس أول بنك ومجموعة وطنية صناعية)، واتسم التصنيع بقلة الإستثمار وتواضع التقنية، وإقتصرت ملكية الدولة على مصفاة تكرير النفط في السويس، الصحف الحكومية وبعض مصانع عسكرية، وورش تابعة لمختلف الوزارات، مع سيطرة من قطاع خاص (وطنى جزئيًا وأجنبي جزئيًا)، ويعمل في ظل نظام ليبرالى ونظام تجارة وسياسات إستثمار محمية نسبياً، لذلك لم تنجح مصر في بناء قاعدة صناعية حديثة واسعة.[13]

**2- مرحلة التخطيط والدفعة الصناعية وصياغة "عقد إجتماعى جديد" 1970/1952**

سيطرت إستراتيجيات التنمية الداخلية كرؤية لتنمية الدول المستقلة حديثًا منذ منتصف القرن الماضى، نتج عن هذا التوجه تبنى إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، بجوهرها المتمثل فى حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الخارجية، بما يدفعها للنمو لتكون قادرة على المنافسة دوليا، ونتيجة تدنى أحوال المعيشة قبل ثورة 1952، بدأ الحكم الثورى تنمية إقتصادية وإجتماعية، بتوجيه الإستثمار للتصنيع لتعزيز التحول الهيكلي وتحفيز نمو الإقتصاد، وخلق فرص العمل وتقليل الفقر وتحسين ميزان المدفوعات، ما أدى لتبنى سياسة صناعية، تنشئ وتحمى الصناعة الناشئة، لتصبح تدريجيا قادرة على المنافسة عالميا، مايعد تحول لنهج التنمية الإقتصادية. [14]

---

[13] Mona Said et al**: Industrial Policy and the Role of the State in Egypt**: The Relevance of the East-Asian Experience (a paper presented at the ERF Conference on "The Changing Role of the State in Economic Development and Growth" held in Rabat, Morocco on 8-10 January, 1995.), P.2.

[14] Amirah El-Haddad: Breaking the Shackles: The Structural Challenge of Growth and Transformation for Egypt's Industrial Sector, In: The European Investment Bank: **Structural Transformation and Industrial Policy**: A Comparative Analysis of Egypt, Morocco, Tunisia and Turkey and Case Studies, Executive summary (Luxembourg: The European Investment Bank www.eib.org/femip , 2015) P. 78

لم يكن للنظام الجديد سياسة إقتصادية محددة، فكان تبنى التصنيع "لتصحيح تركة الظلم والفقر كعقد إجتماعى" ينص ضمنيًا على تخصيص الدولة لمنافع مادية لفئات إجتماعية مختارة مقابل إعترافهم بشرعية الحكم، كانت أدوات هذا العقد إصلاح الأراضي والتأميم، وإعادة التوزيع عبر التحويلات والإعانات الإجتماعية وخدمات رعاية الصحية والتعليم المجاني والإسكان، ولم يتغير توجه مصر الإقتصادي حتى 1956، فلم تكن إشتراكية ولم يكن أولويتها الصراع الطبقي، بل تنمية لرفع معدل النمو والإستثمار، فكان أحد أهداف الإصلاح الزراعى إضافة لإعادة توزيع الثروة، هو تحرير الرأسمال الزراعي الضخم ليستثمر صناعيا، لكن بسبب عدم ثقة القطاع الخاص فى الحكومة رفض ذلك، فلم يقم بإستثمار أرباح شركاته الصناعية، بل رفع توزيعات الأسهم من 59٪ في 1954 إلى80٪ في 1958، وتوجه للإستثمار العقارى ما أدى لتضاعفه خلال المدة، وعند وضع أول خطة خمسية لبناء صناعة ثقيلة بعد حرب السويس، خصص للقطاع الخاص 55٪ من استثماراتها ومنح بعضها مزايا ضريبية، إلا أن القطاع الخاص خفض مساهمته في تكوين رأس المال الإجمالي من 72٪ إلى 26٪، وكان الإحباط من مساعده القطاع الخاص لتسريع التحول الهيكلي، وعدم تحقيق أهداف خطة عام 1957 الإستثمارية، دافعا لتأميم واسع النطاق لهياكل تجارية ومالية وصناعية، فسيطرت الدولة بشدة على الإنتاج الصناعي، وشكلت ما أطلق عليه القطاع العام، وبانتقال الدولة للاقتصاد المخطط في الستينيات، تم وضع الخطة الخمسية الإولى (1960/ 65) بسياسة إحلال واردات واضحة تجمع بين إنتاج سلع إستهلاكية وأولية ووسيطة وصناعات أكثر تقدماً، فضلاً عن سلع التقنية العالية، فتوسعت إستثمار الدولة فى في التصنيع ، لتنفيذ مشاريع لم يقبل عليها القطاع الخاص كالسد العالى والحديد والصلب والأسمدة، وكان ذلك بداية لدفعة صناعية تقودها الدولة، واستمرت حتى منتصف الستينيات.

**ب- مرحلة التحرير التدريجى**

**1- مرحلة السادات وتغيير التوجه الإقتصادى والسياسى 1970-1981**

تحول السادات عن سياسة التنمية الناصرية، وقدم إشارات متباينة فشجع القطاع الخاص ودعم القطاع العام ورفع معدل حمايتة فى نفس الوقت، وفي 1974 أعلن

سياسة الإنفتاح بقانون 43 لسنة 1974 والذى منح للأجانب حوافز وإعفاء وتخفيض ضريبي متعدد، وحماية ضد المصادرة وحرية تحويل الأموال، وإنشأ مدن صناعية جديدة، ثم تم منح القطاع الخاص المحلي هذه الحوافز عام 1977، كمحاولة لتحرير جزئي للإقتصاد ودمج مصر دوليا، ركزت على تحرير سوق الصرف والواردات والأسعار، مع التمسك ببعض ملامح إحلال الواردات، بهدف جذب رأسمال عربي وتقنية غربية، تزامن التحول لسياسة الإنفتاح بزيادة عائدات مصر الريعية (النفط والسياحة وتحويلات العمال وقناة السويس، إضافة لتدفق القروض والمعونات الأجنبية، ما أدى لصرف الإهتمام بمشاكل قطاعات الإنتاج خاصة التصنيع، فإنخفض نموه ومساهمته نسبيا في الناتج المحلي، وبرغم ضخامة التدفقات الريعية، تراكمت الديون بشدة، ووصفت الدولة فى تلك المرحلة بأنها "دولة ريعية"، كما حقق رجال الأعمال الطفيليين ومن لديهم صلات جيدة بالنظام ثروات نتيجة تخفيض الضرائب والتعرفة الجمركية على المدخلات المستوردة، والحماية الشديدة ضد المنافسة الأجنبية والحد من الروتين، وأصبح العديد منهم "روادأعمال " خلال السبعينيات.

استخدمت الدولة القطاع العام وأساءت إستغلاله فى توزيع الدخل منذ الثمانينيات، مافرض عليه تكلفة ضخمة، بالإصرار على الأسعار المُدارة والتوظيف الإجباري والأجر الموحد، إنعكس ذلك في إرتفاع البطالة المقنعة والخسائر، وإنخفاض الإنتاجية والأجور، كما أنها قوضت دوره فى كونه محرك للإدخار والنمو والتنوع، إضافة لطبيعتة المركزية والبيروقراطية، فعجز عن تحدى التوجه للسوق.

تشير دراسة أجريت في عام 82/1981 على عينة كبيرة من شركات التصنيع الخاصة والعامة في مصر، لعدم وجود فرق كبير بين القطاعين في مقاييس الكفاءة، عندما يتنافسان في بعض فروع النشاط الإقتصادي، كما لم يظهر تحليل الإنتاجية الكلية تفوقًا للقطاع الخاص على العام، بل كان معدل نموها فى القطاع العام أعلى منه فى القطاع الخاص، ولذلك يعد أداء قطاع التصنيع العام فعال من حيث تخصيص الموارد لمعظم الصناعات التي تعمل فيها وتستفيد من إقتصاديات الحجم، مثل المنسوجات والأغذية والمعادن الأساسية والكيماويات والهندسة.[15]

[15]Heba Handoussa: **The Role of The State: The Case of Egypt** (Cairo: Economic Research Forum, Working Paper 9404, Egypt, 1994) PP.16-18

وقد حقق القطاع العام في مراحله الأولى معدل نمو عال، سرعان ما تغير هذا نتيجة لبرامج تنموية مفرطة الطموح لا تتناسب مع القدرات المحلية، ووضع أعتبارات التوزيع كأولوية على إعتبارات النمو، فقد وجهت إستثمارات ضخمة لقطاعات تصنيع لها ربحية إجتماعية منخفضة، بينما حُرمت أنشطة ذات ربحية إجتماعية أعلى من التمويل اللازم"، إضافة لتجزئته "لفصائل وشبكات وعصابات شخصية"، وتم الهجوم عليه كوسيلة لإنتقاد سياسات عبد الناصر، للإنتقال للمرحلة التالية.

**2- من فلسفة القطاع العام للدولة الريعية**

لم يكن الإنتقال من إقتصاد يعتمد على القطاع العام لقطاع خاص محلي سهلا، حيث لم يكن القطاع العام يمثل فقط آداة للنمو ولكن أيضًا للتوزيع، كما كان يضم نخب الدولة، بمعنى أن التحول من إقتصاد قائم على قطاع عام لإقتصاد السوق يعني الإنتقال من خريطة طبقية لأخرى، كما يعنى تنفيذ برنامج نيوليبرالي عدم حماية الصناعة المحلية، وإنسحاب الدولة من الإقتصاد، وتشجيع الإنتاج للتصدير (زراعي ومعدني)، بما يعنى نفس فلسفة تقسيم العمل الإستعمارية، ما أدي تدريجيا لتحولات في التمايز الطبقي، وكانت النتيجة قطاع عام متضخم (بموارده الريعيه) لكنه خارج الحماية ما أدى لإهماله، وقطاع خاص صغير الحجم ولكن مدعوم حكوميا، فإحتكر الفضاء الرمزي والأيديولوجي، حيث أنه في ظل إقتصاد ريعي يركز برنامج النيوليبرالية على دور أنشطة الريع: النفط والتجارة والخدمات والسياحة، والتى يصب عائدها فى خزائن الدولة مباشرة، وتستخدم الحد الأدنى من العمالة المحلية، كما تعتمد النخب على عائدات الريع للحفاظ على السلطة عبر تخصيص مزايا للبعض مقابل تقديم ولاء سياسي سلبي، كما تم إقصاء قوى إجتماعية من مستفيدى القطاع العام والذين إستبعدوا بسبب التحول للسوق، أو لم يستفيدوا أبدًا من القطاع العام كالإسلاميين الذين يرون أنفسهم بديل للدولة، فتحولوا لقوة إجتماعية من خلال إقتصاد الريع الذي تغذيه حوالات العاملين خارج القطاع العام. [16]

[16] Lama Abu-Odeh: **On Law and the Transition to Market:** …Op cit., PP.352-364

يعد قطاع النفط والغاز نموذجًا كاشفًا لكيفية إستخدام نظم الحكم فى مصر للريع، فعندما كان لمصر فائض للتصدير أوائل التسعينيات، إهتمت الحكومة بتطوير القطاع، ليس لدوافع إقتصادية، فلم تسخدم عوائده لتطوير قطاعات التصنيع أو الإرتقاء بخدمات التنمية البشرية طوال أربعة عقود، بل لرشوة الطبقة الوسطى لتتجاهل مظاهر الفساد والبطالة، عبر تقديم دعم ضخم لأسعار البنزين والغاز الطبيعي، تماما كدور التوظيف في القطاع العام، حيث تسيطر وزارة البترول على كافة عقود القطاع وتشرف عليه بطريقة غير شفافة داخل دائرة مغلقة، لدرجة أن سلسلة توزيع الغاز والنفط بأكملها من مستودعات لمحطات وقود لمنافذ التوزيع، يعد إمتياز لعدد قليل من أعضاء البرلمان.[17]

**ج- مرحلة تعميق التوجه لسياسات السوق 1981-2011**

**1- استمرار نهج التحول لسياسات السوق 1990/1981**

مع إدراك مبارك لفشل الإنفتاح فى جذب إستثمار إضافي وإحداث تحول هيكلي، إلا أن خوفه من عدم الإستقرار السياسي ونظرته للقضايا الإقتصادية والإجتماعية عبر عدسة أمنية وخشيته من تغير ميزان القوى في مصر، جعله يحافظ على نفس السياسات، فإستمر التخطيط المركزي وحماية التجارة والأسعار المدارة، وأرسل نفس إشارات السادات المتضاربة بتشجيع القطاع الخاص الذى لم ينخرط جدًيا في الصناعة، مع دعم وإشادة بالقطاع العام بالإبقاء على نمط الدعمه والائتمان الرخيص، والتدخل لإنقاذه في الأزمات، بحيث تعمل شركاته في ظل "قيود موازنة ميسرة" لم تربط بالأداء مطلقًا ماعزز عدم كفاءته، إلا أنه حدث تحول طفيف تجاه التنمية الصناعية أخر الثمانينات، نتيجة الضغط على موارد النقد الأجنبي بعد صدمتي النفط عام 1973و 1979، وإنخفاض إيرادات مصر الخارجية الحاد، فتم تشجيع التصنيع فى نصف الثمانينات الثاني، بإنشاء مدن صناعية جديدة، وحماية للصناعة المحلية، فتحول مستوردي الإنفتاح للتصنيع، لدرجة وصف المرحلة بأنها "إنفتاح صناعى بدلاً من إنفتاح تجارى"، ولكن بنهج التصنيع للتصدير وليس إحلال الواردات، حيث إزدهرت

[17] Amirah El-Haddad: Breaking the Shackles: The Structural Challenge of Gro . Op cit.,P. 91

صناعة الملابس، والأغذية، والكيمياويات (خاصة البلاستيك والطلاء)، والهندسية (خاصة السلع الإستهلاكية المعمرة والكهربائية) والجلود، كان هذا التوجه وسيلة لعلاج عجز الميزان التجاري الحاد الموروث من الإنفتاح، ولكن بعد فوات الأوان، فقد إقتربت الديون الخارجية من 50 مليار $ أول التسعينيات.

**2- مرحلة التكيف الهيكلى والخصخصة 1990-2004**

أدى إستمرار نمط سياسة الإنفتاح لأزمة مالية حادة، فإضطر مبارك لقبول شروط البنك الدولي وبرنامج التكيف الهيكلي، بالتحول لمزيد من آليات السوق، فألغيت أو قلصت بعض عناصرالسياسة الصناعية، وتم تبنى التصنيع للتصدير وتحرير الواردات لتشجيع التنافس خارجيا، وتم إعادة هيكلة قطاع التصنيع العام بأكمله، ومنحه الإستقلالية وحق التنافس، كما بدأت الدولة الخصخصة (برغم ضغط المانحين، لم يتم بيع سوى 93 شركة وخصخصة 110 آخري جزئيًا حتى 2004، ولكن دون المساس بالشركات العسكرية) إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتحول كامل فى رأى أنصار السوق، نظرا لدور بقايا القطاع العام وبعض الحماية ممثلة فى تعرفة مرتفعة نسبيًا (النسيج والملابس والأغذية)، إضافة لدعم الطاقة الذي يفيد أساسا القطاعات كثيفة رأس المال، وقد أدت تحولات السياسة فى القرن الماضى، لأن أصبح إقتصاد مصر بداية القرن الحالى مزيج من إحتكار حكومى ولوبى مصالح، مكون من خمس قطاعات مميزة (شركات مملوكة للدولة- شركات الجيش – شركات خاصة تقليدية – شركات أجنبية- شركات محلية)، كلها تعمل في أطر شيدت من عهد السادات.

**رابعا: تبنى النيوليبرالية 2004-2011**

فى ظل الإطار السياسي الموضح سابقا، تشكلت حكومة ليبرالية في 2004 بهدف تعميق آليات السوق، فتم صياغة قانون للضرائب يسعى لإستعادة ثقة الممولين، بإلغاء الإعفاءات السابقة وإقرار معدل ضريبة موحد،وخفض معدل ضريبة الشركات 20٪، وتم توسيع نطاق ضريبة المبيعات إلى 5 :45٪، وتبنت الحكومة سياسة مالية توسعية لتحفيز الطلب، فوصل عجز الموزنة إلى 9.5٪ من الناتج المحلي في 2011/2010، كما صدر قانون الملكية الفكرية والمنافسة وحماية المستهلك والعمل الموحد، كما تم

وضع إستراتيجية التنمية الصناعية 2005 بهدف تحويل قطاع الصناعة لمحرك نمو، منحت رئيس الوزراء سلطة تقديرية لمنح إعفاء ضريبي إضافى، ودعم أسعار الطاقة، وإستثناء من لوائح الإستثمار في المشروعات التي تؤدى لنقل التقنية لمصر، أو تحسين مهارات العمالة المصرية أو تحسين جودة السلع المصرية، تتبع الإستراتيجية نهج رأسي، بالتركيز على قطاعات تصنيع مختارة تدعمها الحكومة، وحددت ثمان قطاعات (الآلات الهندسية والكهربائية، الأغذية ، الكيماويات والسلع الصيدلانية، النسيج والملابس، مواد البناء، الأثاث، الورق، الجلود) إضافة لست قطاعات أخرى، يشار لها "بالمنافذ المستهدفة" تشمل (الآلات والمعدات الهندسية، مكونات السيارات، الالكترونيات الاستهلاكية كثيفة العمالة، علوم الحياة،التقنية الحيوية، المنتجات التراثية)، ما يجعل السياسة تشمل كل القطاعات كالنهج الأفقي، كما تستثني شركات السياحة والنفط، الشركات الصغيرة و الصغرى، الشركات غير الصناعية، وحددت ثمان مجالات عمل: الموارد البشرية وريادة الأعمال، الوصول للتمويل ،البنية التحتية، الإبتكار والتقنية، ضمان الجودة، القدرة التنافسية، التصدير، الإستثمار الأجنبي المباشر.[18]

**خامسا: الخليط النيوليبرالى/ التدخلى منذ 2014**

أدى إفتقار إصلاحات حكومة رجال الأعمال لنتائج ملموسة للمواطن، بجانب صعود رجال أعمال الحزب الحاكم، لثورة 2011 وما تلاها من مطالب محلية وخارجية متضاربة، ولتلبية هذه المطالب توجه النظام الجديد لإقتصاد مختلط ليبرالي/ كينزى، أدى هذا التوجه لتأثير مضاد للمنافسة، فلم توجه الموارد للقطاعات المربحة ولكن

[18] Izak Atiyas et al: The European Investment Bank: **Structural Transformation and Industrial Policy**: A Comparative Analysis of Egypt, Morocco, Tunisia and Turkey and Case Studies, Executive summary (Luxembourg: The European Investment Bank www.eib.org/femip , 2015), PP.21-23 See also:

- Markus Loewe: **Industrial Policy in Egypt 2004-2011**, . Op cit., PP.2-24
- Amirah El-Haddad: Breaking the Shackles: The Structural Challenge of …. Op cit P.79-86
- Mona Said et al**:** …. Op cit.,PP.3-7

للمؤيدة لنهج الحكومة، وإعتمد النظام على الجيش كمستثمر رئيسي لتنفيذ "مشاريع ضخمة كبرى"، دون الخروج عن نهج إقتصاد السوق،كمحاولة لمزج التحرير وتدخل الدولة، إلا أن نقص الإستثمار الأجنبى، دفعه للحصول على قرض في 2016، بشروط صارمة لصندوق النقد كتعويم العملة مسبقا، وخفض حاد لدعم الغذاء والطاقة، وقد أثر التعويم على الصادرات فزادت قيمتها وليس كميتها، مقابل عجز حاد للميزان التجارى لإرتفاع قيمة الواردات بشدة، وتضخم بالغ تحملته الطبقة المتوسطة والدنيا.

**أ- رؤية مصر 2030**

أُطلقت رؤية مصر 2030 في فبراير 2016 كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، ورغم جودة صياغة الرؤية، إلا أنها تصلح لأي بلد في أي وقت فلايوجد بها ما يميز مصر، حتى مؤشراتها الكمية الـ 30، ترتبط التسعة الأولى بالإقتصاد الكلي والفقر والباقى يتعلق بالقدرة التنافسية وسهولة ممارسة الأعمال، بينما يرتبط مؤشران من الـ30 مؤشر مباشرة بالصناعة فقط : حصة الصناعة في الناتج المحلي وحصة صادرات التقنية المتقدمة في إجمالي الصادرات، إضافة لعدم واقعية بعض أهداف الرؤية، مثل: نمو 12٪ سنويا، مضاعفة نصيب الفرد من الناتج ثلاث مرات فى14عام ليصل لـ10000$، وباقى الأهداف الكمية تتسم بعدم وجود دراسات جدوى، مايعكس "عدم الجدية"، كما يصعب فهم الأولويات ، فليس هناك مخطط تفصيلي ثابت، مايتطلب وجود خطط عمل متكاملة لتصبح متسقة وقابلة للتحقيق. [19]

[19] Jean-Yves Moisseron, et al: **Assessing EU–Mediterranean Policies in the Field of Industry from a Bottom-up Perspective: The Case of Egypt (**MEDRESET Working Papers No. 26, November 2018**)** PP. 10-36 See also:

- Suzanna Elmassah: **Achieving sustainable industrialization in Egypt: Assessment of the potential for EIPs** PP.4-5 https://www.researchgate.net/publication/323107197_Achieving_sustainable_industrialisation_in_Egypt_assessment_of_the_potential_for_EIPs

**ب-إستراتيجية التنمية الصناعية 2016 كجزء من رؤية 2030**

حددت الإستراتيجية القطاعات ذات الأولوية بناءً على قدرتها التصديرية وقيمتها المضافة، وتأثيرها على العمالة عالية الإنتاجية، بهدف إنشاء عدد من فرص العمل لكل زيادة إستثمار مليون $ إضافي من الطلب النهائي وهي: المنسوجات والملابس، والسلع الزراعية والغذائية، والمعادن المصنعة، أكثر من فرصة 180 عمل، كما تولد الصناعات الهندسية (الأجهزة الكهربائية والمركبات والآلات والكمبيوتروالإلكترونيات) من 91 إلى 158 وظيفة، بينما يولد التعدين والكيميائية (كيماويات أساسية ومستحضرات صيدلانية وبلاستيك وورق) فرص عمل منخفضة نسبيًا (من 55: 101 وظيفة للمواد الكيميائية ، و 17: 53 وظيفة للتعدين).[20]

**ب- البعد البيئى و التنمية الصناعية المستدامة فى إطار رؤية 2030**

لتحقيق الهدف9 من أهداف التنمية المستدامة، لتحسين الأداء البيئي إقترحت الحكومة عام 2010 مبادرة تهدف لإعادة تدوير النفايات وتصنيع المنتجات الثانوية في الموقع، فى محاولة لتحسين الأداء البيئي للمنشآت الصناعية القائمة، برغم الإعلان عن المبادرة لم تنفذ بعد، حيث لا يوجد ذكر محدد لخطط الإستثمار في رؤية 2030، لكن الجزء الخاص بالصناعة به إشارات لتشكيل مجمعات صناعية بيئية، تعزز محاور تحسن الأداء البيئي، كمسار للتكامل بين المنشآت مختلفة الحجم كبرى ومتوسطة والصغرى، وتشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية في الصناعات التكميلية والصناعات ذات القيمة المضافة والتقنية وصناعات المعرفة، كذلك دعم مشاريع تنمية الإقتصاد الأخضر، وتحاول مصر تعزيز تنمية صناعية مستدامة، بإنشاء وتنمية هذه المجمعات ، إلا أنها تعانى أوجه قصور كضعف الأطر السياسية والتنظيمية، والإفتقار لآليات إنفاذ قوية، وسوء التخطيط ، ونقص التمويل لدعم المنشآت (الأصغر)، وأثر الإقتصاد غير الرسمي والعناصرالإجرامية.[21]

---

[20] Azza Mohmed Kamal: **Which Sectors Drive Egypt's Growth and Employment?** P.67 https://www.researchgate.net/publication/330475770

[21] Suzanna Elmassah: **Achieving sustainable industrialization in Egypt:** ….Op cit, PP.1- 11

- **تقييم السياسات الصناعية فى مصر**

كان للتكوين الإجتماعى وشكل الإطار السياسي لمصر أثر فى صياغة السياسة الصناعية فى مختلف مرحلها، وسنتعرض لذلك فيما يلى:

**أولا: آثار السياسة الرأسية والتصنيع لإحلال الواردات (1952 –1990)**

كان هدف سياسات ناصر الرأسية تشجيع التحول الهيكلي والنمو بدعم وتطوير أنشطة إقتصادية محددة، ما تطلب إجراءات تدخلية، فتولت الدولة تخطيط الإقتصاد بسيطرة مباشرة على الصناعة، بتبنى سياسة صناعية نشطة، تحت حماية مرتفعة، وضوابط صارمة على الأسعار والنظام المالي، وهيمنة على القطاع المصرفي، وكانت السياسة التجارية مجرد عنصر واحد، وكانت السياسة الصناعية انتقائية للغاية: فلم تؤثر الدولة مباشرة على تدفقات الإستثمار والعمل في قطاعات الإقتصاد من خلال حوافز تمييزية (معدلات الضريبة التفضيلية) ولكن بشكل مباشر كأكبر مستثمر، بهدف تعزيز التحول الهيكلي وتحفيز نمو الإقتصاد وخلق فرص العمل.

كانت التجربة ناجحة للغاية من حيث توفير فرص العمل (مليون فرصة عمل)، ونمو الناتج الصناعي بأكثر من 10٪ سنويا، وإرتفاع مستوى تقديم الخدمات، فتجاوز معدل نمو إقتصاد مصر معظم الدول النامية بمعدل 6٪ سنويا، وتسارع وتنوع أكثر للإنتاج الصناعي، فإرتفعت الإنتاجية جدا نتيجة إستخدام قدرات غير مستغلة خاصة العمالة، إلا أن حرب 1967 أدت لفقد دخل النفط وقناة السويس والسياحة، مع زيادة الإنفاق الحربى والإنفاق الكبير على البناء والخدمات الإجتماعية، ما أدى لأزمة مالية ونقص للتمويل وبالتالى تم التخلي عن الخطة الخمسية الثانية، التي كانت ستؤدي لـ"تعميق" صناعي، ومن المدهش أن الحرب لم تمنع إستكمال السد العالى وإنشاء مجمع الألومنيوم، وتوسع مصانع الحديد والصلب، يشير منتقدى إحلال الواردات أن الإعتماد على إستيراد المدخلات، والإنفاق الإجتماعى الضخم، المقترن بصادرات محدودة وتراجع إنتاجية العمالة، تسبب في نقص هائل للنقد الأجنبي ما أدى لأزمات نقدية، إلا أنهم لايضعون فى الإعتبار العوامل الخارجية، كفشل محصول القطن

1961، وحرب اليمن 1962، تعويضات التأميم وسحب أمريكا للمعونة فى 1965، وزيادة نفقات الدفاع وحرب 1967 و1973، كما لا ينفى ذلك جهود ناصر الجادة للتصنيع خاصة خلال الخطة الخمسية الأولى، التى حققت زيادة معدل النمو الحقيقي والصناعى، إلا أن عدم إستدامة هذه المعدلات، لم يكن سببه العوامل الخارجية المذكورة أعلاه فقط، ولكن أيضًا لأوجه قصور داخلية، بإهمال السياسة الصناعية القدرة التنافسية لصالح باقى أهداف السياسة الإجتماعية، وأزمة الثقة مع القطاع الخاص، وتجاهلها الحوافز الفردية، والإعتماد على تحقيقها أهداف السياسة بالأوامر والتحكم.[22]

**ثانيا: تداعيات سياسة الإنفتاح**

كانت نتائج سياسة الإقتصاد الكلي للسادات مخيبة للآمال، فلم يتدفق الرأسمال الأجنبي بقدر كاف، وظلت الدولة أكبر مستثمر في مصر بـ 75٪ من الإستثمار الكلى، وظل الرأسمال المحلي مترددا في الإستثمار الصناعى، إلا أن بعض الصناعات الأكثر حماية، كالغذاء والجلود والخشب والنسيج والبناء، تمكنت من جذب بعض الإستثمار الخاص، بينما تدهور قطاع التصنيع العام رغم حمايتة من المنافسة، فلم يلق دعما ماليا كافيا نتيجة ركود معدل الإستثمار الكلى عند 25.5٪ من الناتج المحلى، فإنخفضت الصادرات المصنعة من 4 إلى 1٪ وارتفعت الواردات من 10إلى 15٪ من الناتج المحلى كما تزايدت البطالة، ولكن بفضل التدفقات الريعية إستمرت الدولة فى التوظيف بكثافة في القطاع العام لفترة طويلة، إلا أنه بإنهيار أسعار الطاقة في الثمانينيات تخلت عن هذه السياسة، وفى نهاية الثمانينات إنخفض نصيب الفرد من الدخل، وواجهت البلاد عجز موازنة حاد وديون متراكمة، حيث نمت الديون الخارجية

[22] Amirah El-Haddad: Breaking the Shackles: The Structural Challenge of Growth …Op cit, PP.79- 81 See also:
- Mona Said et al**: Industrial Policy and the Role of the State in Egypt**….. Op cit, P.2
- Izak Atiyas et al: Op cit PP.20-22
- Markus Loewe: **Industrial Policy in Egypt 2004-2011**….. Op cit, P.31-43

بـأكثر مـن 10 أضـعاف مـن أقـل مـن 2 مليـار$ فـي 1970 لحـوالي 21 مليـار$ فـي 1980.[23]

كان التأثير على النمو خلال الفترة سلبياً للغاية، وأثبت خطأ فرضية النموذج بأن زيادة الإستثمار الخاص ستؤدى لزيادة النمو على المدى المتوسط، فقد أدى خفض الإنفاق العام وضبط الائتمان وسعر الفائدة المرتفع، لإنخفاض الطلب المحلي ما ثبط الإستثمار الخاص، وأدى لوجود قدرة غير مستغلة 40 :60٪، كما أن خيار التوجه للتصدير كان صعبًا لتدنى الجودة ونقص الخبرة وشراسة المنافسة الدولية، بسبب فرض باقى الدول قيود الإستيراد، كما أن سياسات التحرير كخفض قيمة العملة وتوحيد سعر الصرف، أثر على تكلفة رأس المال والسلع الوسيطة، وأدت ممارسات الإغراق لموجة تنافس شرسة، دفعت كثير من الصناعيين المحليين للتحول للإستيراد خلال النصف الأول من الثمانينات، إلا أن دعم البيئة الصناعية وقتها، والمزايا المقدمة للمدن الصناعية الجديدة جعل الكثير منهم يعود للتصنيع.[24]

حصل رجال أعمال الإنفتاح ذوى العلاقات الجيدة من خلال المزايا التفضيلية على فرص جديدة لزيادة ثروتهم ، كما إستفاد آخرون من التسهيلات الممنوحة لقطاعات جديدة كإنتاج البرمجيات أو صناعة السياحة، وتمكنوا من تنويع أنشطتهم في تسعينيات القرن الماضي وتزايد عددهم بسرعة، وأطلق عليهم "حيتان النيل"، فلم تكن طفرة النمو خلال 1989/ 1997 بسبب التصنيع، بل نتيجة زيادة العوائد الريعية وتضاعف الإستثمار الخاص من أقل من نصف مليار جنيه سنويًا فى الثمانينيات إلى 5 مليار جنيه في عام 1996، فزاد دخل الفرد 3٪ سنويًا، وإنخفض عجز الموازنة من20 لـ 1٪ من الناتج المحلي، وارتفعت إنتاجية التصنيع 1٪، وإنخفض التضخم من21 لـ6٪، والإنفاق على خدمة الدين من 49٪ لـ13٪ من إجمالي الإنفاق العام.

---

[23] Markus Loewe: **Industrial Policy in Egypt 2004-2011** …Op cit, PP.21-22, See also:
-Mona Said et al**:** Op cit, P.3
- Amirah El-Haddad: Op cit, PP.79-80
- Izak Atiyas et al: Op cit, P.21

[24]Mona Said et al**: Industrial Policy and the Role of the State in Egypt**….. Op cit, P.8

تراجع النمو في مصر بداية التسعينيات، وهبط معدل نمو دخل الفرد لـ 1.7٪، وهبطت الصادرات المصنعة من2 لـ 1٪ من الناتج المحلي، وتباطأ الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.7٪ من الناتج المحلي، وزاد عجز الموازنة مرة أخرى، وهبط معدل الإستثمار لـ 16.5٪ وإرتفع مستوي الفقر، زاد إنتاج التصنيع الخاص 14٪، بينما إنخفض القطاع العام 2٪ سنويًا خلال 1990 /2002، في عام 1997إرتفع إجمالي صادرات القطاع الخاص لـ 36٪، في 2003 وبلغت حصته من إجمالي القيمة الصناعية والعمالة 70 و60٪ على التوالي.[25]

**ثالثا: تداعيات سياسات الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى**

تحولت مصر تدريجيا عن التخطيط المركزي أخر الثمانينات، بتوجه واضح لترويج الصادرات وتبنى نهج رأسي يدعم القطاع الخاص، إلا ان التحول إفتقد لعنصر الإنضباط ما أدى لفشله فى تحقيق التنمية، فلم يتم ربط أهداف الأداء بتقديم الحوافز، ولم يحدد أفق زمنى لدعم الصناعة، كذلك ضعف إستجابتة لتحدي العولمة، فقد عانت السياسة الصناعية منذ السادات وحتى 2002 من مشكلة مصداقية، بتناقضها بين تشجيع القطاع الخاص ودعم القطاع العام، كما إتسمت بعدم التماسك، فلم تعالج تراجع التصنيع الموروث من عصر طفرة النفط ولم تعزز نمو قطاع التصنيع طويل الأجل، ما أدى لظهور المرض الهولندي، كما إعتادت السياسات منذ الإنفتاح منح مستثمرى القطاع الخاص مزايا ضريبية وجمركية ودعم للطاقة، وتسهيلات أخرى متنوعة.

ظل قطاع التصنيع في مصر صغير وضعيف جدا بعد 1985 فلم يعوض هبوط سعر النفط، مثلت العائدات الخارجية 45٪ من الناتج المحلى في 1987، ما ساعد إدامة دور الدولة الريعية، تزامن ذلك مع إرتفاع أسعار الفائدة عالميا، تسبب هذان العاملان في أزمة لإقتصاد مصر، وتوقف إستثمار الدولة في القطاع العام فإنخفض إنتاجه، ولكن واصل القطاع الخاص نموه بنسبة 8٪، فإستحوذ على أكثر من 23٪ من إنتاج التصنيع و25٪ من عمالته و 45٪ من صادراته فإنخفض معدل النمو لـ

[25] Markus Loewe: **Industrial Policy in Egypt 2004-2011**….. Op cit, P.25

1.9٪ ، ما قلص دخل الفرد السنوي بنسبة 0.6٪، ولأول مرة إرتفع معدل البطالة الرسمي عن 10٪، وفي 1989 أفلست الدولة المصرية تقريبا.

**1- نتائج برنامج التكيف الهيكلى فى مصر**

رغم وجود أدلة نفى كثيرة كانت هناك حجة على فعالية التكيف الهيكلى، وهى نجاح تجربة شرق آسيا، رغم أنه من المؤكد أن جوهر نجاحها هو دور نشط للدولة فى صياغة نظام إقتصادي قوي يعزز تراكم رأس المال والإبتكار ونمو الإنتاجية، لذلك يمكن القول أن سياسات مصر الصناعية المستمرة منذ التسعينيات، غير كفؤة لمواجهة مشاكل التصنيع الحالية، فلم تضع أسس تنمية صناعية للمدى المتوسط أو الطويل، فمنذ الإنفتاح وحتى التسعينيات لم تكن للدولة مصداقية نتيجة تضارب السياسات، ورغم أن القانون 8 لعام 1997منح حوافز وإعفاءات عدة وصلت لإعفاء كامل من ضرائب الدخل والشركات وخفض معدل ضريبة التصنيع إلى 42٪، وخفض تكلفة تأجير الأرض والمرافق، وأنشأ 88 منطقة صناعية وجيل ثاني من المناطق الصناعية في المدن الجديدة، ورغم السماح للقطاع الخاص بالعمل فى أنشطة تحتكرها الدولة فى منتصف التسعينيات، ومحاولات تخفيف إجراءات الإستثمار، لم تجذب مصر إستثمارات جديدة نتيجة بيئة الأعمال السيئة، فلم تكن السياسات الصناعية المتبعة خلال 1995/1975 متماسكة، مايشير لفشلها في عكس إتجاه تباطؤ التصنيع لتعزيز نمو طويل الأجل للقطاع، مايتطلب إعادة النظر لدور الدولة في التنمية و"كيفية" تتدخلها بطريقة فعالة.

**2- نشأة وتطور المرض الهولندى فى مصر**

تعد صادرات النفط وتحويلات العاملين والمساعدات الخارجية، مصادر إصابة مصر بالمرض الهولندي[26] وتفاقمه، إضافة لسلوك التربح من قبل النخب الحاكمة، ما أدى لتقلص وتراجع التصنيع، فقد أدت ضخامة تدفق النقد الأجنبي لإرتفاع سعر

[26] يتمثل فى نقص متزايد للقدرة التنافسية لسلع التداول مرتبط بعدم الكفاءة الإنتاجية لكافة القطاعات، إرتباطا بالإعتماد على القطاعات الريعية، وإهمال قطاعات الإنتاج خاصة التصنيع.

الصرف الحقيقي، والإعتماد على قطاعات غير قابلة للتداول مثل السياحة والعقارات، فعاني الإقتصاد بشدة من المرض الهولندي، فمنذ منتصف سبعينيات القرن الماضي تدفق النقد الأجنبي لمصر بشدة حتى بلغ 110$ للفرد عام 1991، فإرتفعت أسعار السلع غير القابلة للتداول، ما جعل القطاع القابل للتداول أقل تنافسية، ما جذب الموارد للسلع الأولية التى تمثل ميزة نسبية لمصر، رغم نمو الصناعات الخفيفة بسرعة طوال الثمانينات إلا أنها تقلصت بحدة منذ التسعينيات، بسبب سياسات التكيف الهيكلى الانكماشية وتراجع عائد التصدير.

بنهاية نصف الثمانينيات الثاني، أصبح الإقتصاد أكثر إعتمادًا على الموارد الخارجية، فخلال 1991/1974 فإنخفضت نسبة الزراعة في الناتج المحلي من 34٪ إلى 15.6٪ تقريبا وركد التصنيع عند 15٪ تقريبا، مقابل إرتفاع البناء والكهرباء والخدمات بشدة خاصة النقل والإتصالات والتجارة والتمويل، ما يشير لتوسع القطاعات غير القابلة للتداول وتقلص القابلة للتداول (ماعدا النفط)،ما أدى لزيادة العجز التجاري لخمس أضعاف، رغم زيادة تصدير النفط بشدة وإنخفاض تصدير السلع غير النفطية بالقيمة المطلقة لعدة سنوات، فإنخفضت نسبة تغطية للواردات من 75٪ إلى20٪ تقريبا)، الإعتماد على مختلف أشكال الريع حتى عام 2004، أدى لإضعاف القدرة التنافسية، بالتالى هبوط مستمر لسعر الصرف وجعل الوردات أكثر تنافسية.

ما يؤكد إصابة مصر بالمرض الهولندي هو إتجاهات النسب القطاعية المحددة لنمط التحول الهيكلى، ففيما يتعلق بالتغير في مؤشر المرض الهولندي، يلاحظ أنه حتى أوائل السبعينيات كان المؤشر سالبًا، وأظهر اتجاه تنازلي يعكس زيادة مطردة في درجة التصنيع، نتيجة إرتفاع نسبة التصنيع، إلا أنه إرتفع أكثر من الضعف بحلول الثمانينات، رغم تحسنه نسبيا خلال الثمانينيات بسبب التوجه للتصدير، ولكنه تدهور لاحقا منذ أوائل التسعينات، ماسبق يشكك فى كفاءة إستخدام السياسات النيوليبرالية لعكس اتجاه المرض الهولندي، خاصة تأثير "تباطؤ التصنيع" في مصر، ما يوضح تأثر مؤشر المرض الهولندى بتحولات السياسة عند بداية تنفيذ كل موجة تحرير، فيتحسن ببطء ثم يعود لمستوى إسوأ من سابقه، فقد تزامن التدهور خلال

1975/1974مع تبنى سياسة الإنفتاح، ثم تحسن خلال 1977/1976بسبب إنخفاض المساعدات العربية أساسا، ثم تدهور مرة أخرى أواخر السبعينيات بدخول موجة تحرير ثانية وإلغاء إتفاقيات التجارة والمدفوعات الثنائية مع الدول الاشتراكية آنذاك، ثم تباطأ التدهور في الثمانينات وانقلب في النهاية لبعض التحسن، ثم تدهور أوائل التسعينيات مع تنفيذ برامج صندوق النقد.

إحد طرق مكافحة المرض الهولندي هي استخدام أرباح القطاع المزدهر لدعم القطاعات المتأخرة لتحفيز منتجي هذه القطاعات، وهو مافعلته مصر بتقديم الإعانات والحماية للتصنيع، في 2014 إستحوذ دعم الطاقة والغذاء من الدعم الكلى على حوالى 86٪، تمثل أيضًا 70٪ من عجز الحساب الجاري لنفس السنة، ولأن عجز الحساب الجاري يحد من قدرة الدولة على خلق بيئة صناعية مواتية، لابد من تقديم حوافز للتصنيع كالإعفاء الضريبية والجمركى، ترشيد الدعم خاصة دعم الطاقة، على ان تربط الإعفاءات ودعم الطاقة بآداء المصنعين، وبما لايؤثر على زيادة التضخم والفقر، تجدر الإشارة أن تراجع التصنيع لم يكن سببه المرض الهولندى فقط، بل ببيئة الاقتصاد الكلي الشاملة،الفساد وفشل الحكم.[27]

**ثانيا: سياسة التصنيع للتصدير والسياسات الأفقية منذ1990**

يرى النيوليبراليين أن السياسة الصناعية الرأسية مجرد أدوات تجارية أو نقدية أو مالية، لذلك تفشل الحماية أو الإعانات في معالجة إخفاقات السوق أو تعيق مشاكل التنسيق تحسين الإستثمار والإنتاجية، بينما يراها آخرون كعملية تعاون بين القطاعين العام والخاص، يتحدد فيها تدخلات الدولة المطلوبة لرفع قدرة الصناعة التنافسية، لأن تطوير منتج أو صناعة عملية معقدة تتطلب مدخلات عديدة (مدخلات وسيطة ومهارات وآلات ومعدات)، وقدرة تنظيمية (لوائح بشأن العقود أو قواعد العمل والمنتجات)، إضافة لضرورة وجود معلومات عميقة، عادةً ما تتوافر لدى الحكومة بصورة أكبر من المصنعين. [28]

[27] Sohel Rana: **Understanding the Contrasting Manufacturing Trends of Egypt and Bangladesh** (In Partial Fulfillment of the Master of Public Policy Degree Requirements, May 4, 2020) PP. 18-24

[28]Izak Atiyas et al: Op cit, PP.18-19

حتى نهاية التسعينيات لم ينخرطً القطاع الخاص جيدًا في التصنيع، إلى أن أعلنت حكومة رجال الأعمال إستراتيجية أفقية للسياسة الصناعية أقل تدخلاً وأكثر توجهاً نحو السوق والطلب فى عام 2004، وبدأت مسار أكثر ودية للإستثمار الأجنبى، وبدعم كثيف لرجال الأعمال المحليين، [29] ما أدى لزيادة الإستثمار والتصدير، ولكن دون تحول هيكلي، هذا الفشل فى التحول كان نتيجة نقص الفعالية والكفاءة والنزاهة، وإزدواجية الهياكل الإدارية ونقص التنسيق وثغرات تحديد المسؤولية، وعدم وجود آليات مستقلة لتقييم التأثير، ويرى البعض أن أدوات السياسة الصناعية فى 2004 سارية، حتى بعد ثورة 25 يناير 2011.[30]

**أ- فشل إستراتيجية 2004 الصناعية**

رغم أن البعض يرى أن الإستراتيجية جيدة مقارنة بما سبقها، بإعتبارها رؤية نيوليبرالية للتنمية في مصر وموجهة نحو الأسواق والطلب، إلا أنها أدت لنفس نتائج الإنفتاح، من عجز للموازنة وتراكم الديون، فكما حدث فى الإنفتاح زادت الإيرادات الريعية التقليدية، فبلغت ثلث الناتج المحلي عام 2006 بحوالي30 مليار$، وبالتالى لا يمكن الجزم بنجاح السياسة، حيث فشلت فى وضع القطاع الخاص كمحرك للتنمية، واستمر القطاع العام يسهم بأكثر من 30٪ من قيمة التصنيع المضافة، وتغطي شركات الجيش مجموعة أنشطة صناعية واسعة خارج منافسة السوق، ومازال القطاع الخاص سواء رسمي أوغير رسمي يتألف من شركات عائلية، ولم يتغير هيكل الحوكمة، فإستمر إقتصاد مصر يعرف بأنه "رأسمالية محاسيب" وغير آمن.

كانت آثار الإستراتيجية محدودة هيكليا لأنها: لم تعوض بشكل فعال عن إخفاقات السوق، كما كان للدعم المالي السخي آثار سلبية، ولم تعالج سوى جزء صغير من المشاكل الهيكلية، وركزت بشدة على الشركات الكبيرة والراسخة، كما فشلت في تشجيع القطاع الخاص على المخاطرة، وإفتقرت لحوافز الإبتكار والتدريب الجيد، وإتسمت بعجز عام في سيادة القانون، كما تضمنت بعض العيوب إهمها إستبعاد بعض نوعيات

[29] Markus Loewe: **Industrial Policy in Egypt 2004-2011** ... Op cit, PP.1- 4
[30] Ibid., P.43

من الشركات، وعدم إظهار أي إشارة للتصدي للحد من الفقر وإنعدام المساواة. كما واجهت السياسة الصناعية بعد 2004 بعض أوجه القصور، يمكن الإشارة إليها فيما يلى:

- مع أن الحوافز مطلوب لتشجيع الإستثمار، إلا أن السلطة التقديرية الممنوحة لرئيس الوزراء حصريا لمنحها غير مرغوبة لأنها تفتح باب الفساد.
- التضارب بين جهات التنفيذ (وزارات التجارة والصناعة والإستثمار والصندوق الاجتماعي للتنمية) ما أدى لإزدواجية هياكل الإدارة ونقص التنسيق وثغرات المسؤولية، لوجود قدر كبير من التداخل بين هذه الجهات.
- تركيز دعم مركز تحديث الصناعة على المنشآت متوسطة وكبيرة الحجم، رغم أن الصغيرة أو متناهية الصغر تستحق الحصول على الدعم.
- لم يتم معالجة القيود الرئيسية للأعمال، كقصور التعليم والتدريب، سيادة القانون، الشفافية والعدالة التنافسية ، تمثيل القطاع الخاص، توفير الأراضي بأسعار معقولة.

**ب- الأثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي بين عامي 2002 و 2009**

تحسنت مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر بشكل كبير خلال 2002 /2009، نتيجة موارد الريع وليس لتحول هيكلي أو تنويع أو زيادة الإنتاجية، كما كان للتحسن آثار اجتماعية محدودة، حدث بعدها ركود خلال 2008/ 2011، فتشير تقديرات غير رسمية لإرتفاع معدل العمالة الناقصة بحدة بحوالي 2.5٪ سنويا وأيضا معدل البطالة 25٪ خلال 2004/ 2008، وزادت بشدة بعد ثورة 2011، فحقق معدل البطالة الرسمي 13٪ في 2013، مايعد مرتفعا بشدة مقارنة بدول العالم الأخرى، فلم تكن طفرات النمو لصالح الفقراء، يرى العديد أن التحول الإقتصادي لم يكتمل أو أن فوائده لا يجنيها المستهدفين بالنمو، نتيجة تتالى موجات التضخم وتدنى نصيب الأجور – المنخفض بالفعل – في الدخل القومي من 28٪ عام 2000 لـ25٪ في 2008، وزيادة

نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الوطني من 15٪ في عام 2000 لـ20 ٪ في عام 2008. [31]

رغم تبنى مصر كافة إصلاحات مناخ الاستثمار خلال الألفية الجديدة، فيما يتعلق بالضرائب والتعريفات خاصة، وتبسيط لوائح بدء الأعمال، إلا أن ذلك لم يؤد للتنمية، ودائما ما يجد مناصرى السوق إسبابا للتبرير، كصعوبة الحصول على تصاريح البناء، وإنفاذ العقود.. إلخ، كما يرى البعض إن تقلب سعر الصرف الحقيقي يضر بالصادرات المصنعة، ومع ذلك شهدت مصر عدة تخفيضات منذ سبعينيات القرن الماضي، كان آخرها تعويم عام 2016 ، والذى أدى للتحرير الكامل، إلا أن التعويم أدى لزيادة قيمة الصادرات وليس كميتها.

**ج- الأثر على الإنتاجية والتحول الهيكلى**

يعزز دعم أنشطة البحث والتطوير نمو الإنتاجية، عبر تهيئة مناخ الابتكار عبر حوافز مالية، وتقوية روابط قطاع الأعمال بالجامعات، ورفع مستوى رأس المال البشري، وتطوير حاضنات الأعمال، وتنفيذ برامج تطوير التقنية على مستوى المؤسسة، رغم ذلك ظلت مخصصات البحث والتطوير فى مصر ثابتة منذ التسعينيات، كما يعد التحصيل العلمي أحد عوامل نمو الإنتاجية المرتبطة بالتحول الهيكلى، فالتعليم والمعرفة مسار لرفع الإنتاجية بزيادة الكفاءة والمهارة، يبلغ الإنفاق على التعليم العالى في مصر حوالي خمس إجمالي الإنفاق على التعليم، يذهب منه حوالي 78٪ للتعليم قبل الجامعي، فيوضح توزيع القوى العاملة حسب مستوي التعليم مدى إرتفاع نسبة عمالة التصنيع غير الماهرة بـ 33٪ من إجمالي عمالة القطاع، لأن نظام التعليم المصرى يتسم بالإفتقار للموارد والأساليب الحديثة، فلا تتطابق منتجات النظام مع متطلبات

[31] يحسب خط الفقر عند 735.7 جنيه مصري (43.15 $) لدخل للفرد في الشهر. بمتوسط سعر صرف 2017/ 18 ، ما يعادل 41 $ أو 1.4 $ يوميا، وتم تحديد خط الفقر للفترة 2015/2014 بما يعادل 55 $ أو 1.8 $ يوميا ، بسعرالصرف الرسمي في ذلك الوقت). عكس حساب خط الفقر الذي حدده البنك الدولي للدول النامية وهو 1.9 $ يوميا وفقًا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011.

الإقتصاد الحديث، فلا يتوافر فرص عمل مناسبة للخريجين فى سوق العمل، ما أدى لإرتفاع بطالتهم وهجرة الكثير منهم، كما يعد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في مصر أقل منه في دول الأسواق الناشئة، حيث يبلغ المتوسط 76٪ (83٪ للذكور و 67٪ للإناث)، أما في ماليزيا 93٪ والصين 95٪ وتركيا 96٪ وكوريا الجنوبية 100٪، إضافة لأن أداء الطلاب المصريين عموما في الإختبارات الموحدة للعلوم والرياضيات أقل من أقرانهم في الأسواق الناشئة.[32]

**ثالثا: مقارنة التجربة المصرية بالتجربة الكورية**

عادة مايتم الربط بين التجربتين لتناقض البدايات فى الخمسينيات، ثم تباين المسار بعد منتصف السبعينيات بشكل ملفت، تشير الأدبيات لدول شرق آسيا خاصة كوريا على أنها مثال للإقتصاد الليبرالي، يتبع سياسة السوق وحرية التجارة، ولكن فى التسعينيات ثبت أن نموها كان لتبنيها مسار مناقض لوصايا النيوليبرالية،[33] فقد لحقت كوريا بركب التصنيع بعد مصر، وخلال الخمسينيات وحتى السبعينيات كان دخل الفرد فيها اقل منه فى مصر، إلا أنه يبلغ الآن أربعة أضعاف، حيث كان معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى سنويا للفرد للخمسينيات والستسينيات والسبعينيات 1٪، 3٪، 2٪ وفى كوريا صفر،1، 6٪ على التوالى، كما لا يختلف الوضع لمعدل النمو السنوى

[32] Izak Atiyas et al: The European Investment Bank: **Structural** … Op cit, PP.14-23

- Markus Loewe: **Industrial Policy in Egypt 2004-2011** … Op cit, P.13-45

−Jean-Yves Moisseron, et al: **Assessing EU–Mediterranean Policies in the Field** …. Op cit,PP. 9- 10

-Amirah El-Haddad: Breaking the Shackles: The Structural Challenge of Growth .. Op cit,PP.81- 88

- George Abed, et al: Egypt: Good Progress to Date, but Sustainability Requires Deep, Transformational Change (Washington, DC: **The Institute of International Finance, Inc**., February 20, 2019) ,P.6

https://www.ceicdata.com/en/indicator/egypt/industrial-production-index-growth

[33] Mona Said et al**:** Op cit, P.11

للصادرات، فى الخمسينيات ونهاية السبعينيات (2٪ و10٪) لمصر ولكوريا (5-٪ و 39٪ ) على التوالى،[34] فقد كانت السياسة الصناعية فى مصر حتى التسعينيات سياسة نشطة أو رأسية (رغم الإنفتاح والتكيف الهيكلى) ، تتدخل إنتقائيا للحث على التنافس أو"الميزة النسبية الكامنة"، بينما فى العقد الأول من القرن الحالى، إصبحت سياسة وظيفية محايدة أو أفقية، تتسم بالتوجه لتعزيز القدرة التنافسية الشاملة، وليس مجرد تحرير الإقتصاد، بل التأثير على الصناعة و/أو التصنيع، إلا أنها ظلت تحمي السلع التي يمكن أو يتم إنتاجها محليا، في تناقض شديد مع التجربة الآسيوية التي حمت صناعات محددة لفترة، ثم سحبت هذه الحماية منها متى أصبحت قادرة على المنافسة دولياً، أى أن الدعم والحماية كان إنتقائيا ومحددا.[35]

رغم صعوبة قياس تأثير السياسة الصناعية، لا يوجد ما يشير إلى أن سياسات إحلال الواردات في مصر أدت لإنخفاض نمو الإنتاجية، على العكس تشير دراسة أن دعم الدولة له تأثير أكبر على نمو إجمالي إنتاجية العامل، إلا أنه يمكن التمييز بين توجه الدولتين بتحولات السياسة فى كلتاهما، فقد تخلت مصر عن السياسات التدخلية تدريجيا، وقبلت تدخل المانحين الرافضين لتدخل الدولة فى صياغة السياسة الصناعية، بحجة إفتقار البيروقراط لكفاءة تحديد الصناعات المستحقة للدعم أو الرابحة بشكل أفضل، بدليل فشل عدة دول فى دعم صناعة أو تطوير قطاع معين، متجاهلين أن الدولة لم تكن تمتلك بعد قدرة التنافس في هذه القطاعات أو السلع، كما يرون أن أى تدخل مؤسسى، أو منح الحكومة سلطة تقديرية لإستخدام أدوات دعم مالي أونقدى، سيستفيد منه مجموعات المصالح، وبالتالى فأي دعم لن يعكس الميزة النسبية للدولة، كما سيؤدى لخفض الرفاه بسبب أنشطة التربح، ما يسبب سوء تخصيص الموارد لصناعات غير تنافسية.

---

[34] اميره الحداد: **مصر مقابل كوريا: دربان متباينان للتصنيع** ( القاهرة : شركاء فى التنمية، 2012) ص ص5 -6

[35] Amirah El-Haddad: Breaking the Shackles: The Structural Challenge of ….. Op cit,P. 80

ترى رؤية أخرى أن نجاح دول آسيا لا يعنى تقليدها حرفيا، فبالنظر لتجربة مصر وكوريا بإعتبارها مقارنة دولة صلبة مقابل دولة ناعمة، نجد انه حتى ستينيات القرن الماضي تبنت كلاهما التصنيع لإحلال الواردات، بأفضلية لمصر من حيث تطور التصنيع، ولكن إختلف المسار من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل ملحوظ ونمو التصنيع، فقد بلغا فى 1973 في كوريا (9.6٪ و 18.3٪) مقارنة بمصر (3.4٪ فقط و 3.5٪)، خلال حقبة الإزدهار في السبعينيات ونصف الثمانينيات الأول، وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر نفس مستويات ( أو حتى تجاوز قليلاً) كوريا، ولكن إستمرار تخلف نمو التصنيع في مصر تسبب فى تباين معدل النمو، تسببت فيه العوامل الرئيسية الآتية:

أ- إختلاف إستراتيجية التنمية المتبعة. تبنت مصر إحلال الواردات بقوة أكبر، بقيادة قطاع عام مهيمن منذ عام1961، في حين تحولت كوريا مبكرا للتصنيع للتصديرمدفوعة بوفرة قوتها العاملة الأمهر نسبيا، فقد تبنت التصنيع كثيف العمالة لعقد الستينيات فقط، ثم إعلن عن برنامج التصنيع الكيميائي الثقيل (HCI) في 1973، وخلال الخطط الخمسة الثالثة والرابعة (1972-1981)، تم تحديد الكيمياويات والصلب والآلات وبناء السفن والإلكترونيات كقطاعات ذات أولوية، فتسارع نمو التصنيع، إستمر تعزيز الصناعة الثقيلة والتقنية الفائقة في الخطة الخمسية الخامسة والسادسة، مقابل توقف جهود التصنيع في مصر تقريبا خلال فترة الحروب، بسبب نقص التمويل وإنقطاع العائدات (النفط والقناة و...)، وبرغم توافرها بعد منتصف السبعينيات، إلا أنها لم توجه لإنعاش التصنيع بفعالية ، فلم تدخل مصر مرحلة "التعميق الصناعي" ولم يتم وضع إستراتيجية لذلك.

ب- التعامل مع تنمية القدرات والإستثمار الإجنبى المباشر. يعد الإنفاق العام على رأس المال المادي والبشري إضافة للإستثمار الأجنبي المباشر، أهم محددات نجاح كوريا صناعيا، فيصل نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في شريحة التعليم (6-21) عام 1990فى كوريا حوالى سبعة أضعافه فى مصر، ما أدى لمتوسط

أعوام دراسة في مصر للفرد 3 أعوام مقابل 9.3 في كوريا، ما ادى لأن نسبة العلماء وفنيي

البحث والتطوير كنسبة من سكان كوريا أربعة أضعافها فى مصر.

ج- دور الدولة "كمنشئ ومؤسس". فقد تدخلت حكومات كوريا لإختيار أدوات السياسة إنتقائيا، وطورت مؤسسات عامة متخصصة فعالة في مجالات التخطيط والتجارة، بينما إعتمدت مصر على آليات السوق والقطاع الخاص.

د- صلابة ونعومة الدولة. غالبًا توصف الدولة الكورية بأنها "دولة صلبة"، بينما تعد مصر واحدة من "أنعم الحالات الناعمة"، تتمثل أدلة صلابة الدولة الكورية فى، تخفيض متكرر لقيمة العملة عكس رغبة الشركات الكورية، والتعامل القاسى مع التهرب الضريبي (يصل للسجن)، وعدم التسامح مع سوء إدارة القطاع العام، كما لم تكتف الدولة الكورية (الصلبة) بتنظيم الإحتكارات وفرض معايير للسلع، بل إتخذت موقفًا أكثر نشاطًا، بفرض قيود على القطاع الخاص "لتشجيع" الصناعة وليس "كبحها، لذلك التزمت الدولة الكورية بتقديم رؤية واضحة أو "مشروع وطني" لمستقبل الإقتصاد، وتطوير قدرات المؤسسات العامة والخاصة، وتطوير قدرات القطاع الخاص (أو الأفراد) لمتابعة الرؤية أو المشروع، مع إدارة عملية الاندماج في الإقتصاد العالمي بحكمة، أخيرا إدارة الصراع الداخلي بسبب التغيير الهيكلي في الإقتصاد المحلي، عكس الحال الدولة تماما فى مصر، التى تركت تنظيم الصناعة للسوق.[36]

[36] Mona Said et al**: Industrial Policy and the Role of the State in Egypt**.. Op cit,PP.18-26

- **قائمة المراجع:**

**أ- المراجع العربية**

1- د.أحمد موسى بدوي الخريطة الطبقية ومسارات العدالة الاجتماعية في مصر (القاهرة:المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016) https://www.academia.edu

2- داميره الحداد: مصر مقابل كوريا: دربان متباينان للتصنيع ( القاهرة : شركاء فى التنمية، 2012)

3-مركز تحديث الصناعة: مؤشر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعى فى مصر (القاهرة: أغسطس 2020)

**ب- المراجع الأجنبية**

1. Abed George, et al: Egypt: Good Progress to Date, but Sustainability Requires Deep, Transformational Change (Washington, DC: The Institute of International Finance, Inc., February 20, 2019)
2. Abu-Odeh Lama: On Law and the Transition to Market: The Case of Egypt (Georgetown University Law Center, 2009)
3. African Development Bank Group: Industrialise Africa (Abidjan, côte d'ivoire, May 2016) Available at: www.afdb.org
4. Atiyas Izak et al: Structural Transformation and Industrial Policy: A Comparative Analysis of Egypt, Morocco, Tunisia and Turkey and Case Studies, Executive summary (Luxembourg: The European Investment Bank www.eib.org/femip , 2015)
5. Bohl K. David et al: Sustainable Development Goals Report: Egypt 2030 (UNDP: Pardee Center for international futures, 2018)
6. Elmassah Suzanna: Achieving sustainable industrialization in Egypt: Assessment of the potential for EIPs Available at: https://www.researchgate.net/publication/323107197_Achieving_sustainable_industrialisation _in_Egypt_assessment_of_the_potential_for_EIPs
7. Handoussa Heba: The Role of The State: The Case of Egypt (Cairo: Economic Research Forum, Working Paper 9404, Egypt, 1994) .
8. Hashem Ahmed Eman: The impact of structural changes on jobless growth: Case study, Egypt (England: Journal of Business and Economic Management 6(1): 007-013, January 2018) Available at :

9. Kamal Mohmed Azza: Which Sectors Drive Egypt's Growth and Employment? https://www.researchgate.net/publication/330475770
10. Mabrouk F. Mirette (Editor): Rethinking Egypt’s Economy (Washington D.C: Middle East Institute, Policy Paper, October, 2020)
11. Markus Loewe: Industrial Policy in Egypt 2004-2011(Bonn: German Development Institute, Discussion Paper 13/2013, 2013)
12. Moisseron Jean-Yves, et al: Assessing EU–Mediterranean Policies in the Field of Industry from a Bottom-up Perspective: The Case of Egypt (MEDRESET Working Papers No. 26, November 2018)
13. Nagarajan V. K.: Egypt’s Political Economy and the Downfall of the Mubarak Regime (International Journal of Humanities and Social Science Vol. 3 No. 10, Special Issue – May 2013)
14. Rana Sohel: Understanding the Contrasting Manufacturing Trends of Egypt and Bangladesh (In Partial Fulfillment of the Master of Public Policy Degree Requirements, May 4, 2020)
15. Said Mona et al: Industrial Policy and the Role of the State in Egypt: The Relevance of the East-Asian Experience (a paper presented at the ERF Conference on "The Changing Role of the State in Economic Development and Growth" held in Rabat, Morocco on 8-10 January,1995)
16. The European Investment Bank: Structural Transformation and Industrial Policy: A Comparative Analysis of Egypt, Morocco, Tunisia and Turkey and Case Studies, Executive summary (Luxembourg: The European Investment Bank www.eib.org/femip, 2015)
17. The World Bank Group: From Floating to Thriving: Taking Egypt’s Exports to New Levels (Washington, DC, World Bank Publications USA, 2018)
18. UNIDO: Country Brief Egypt, Shifting focus towards technology-intensive manufacturing (UNIDO: Industrial Analytics Platform, November 2020)
19. World Bank: Egypt's Economic Update, April 2022 https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/economic-update-april-2022

**ج- مواقع الكترونية:**


- https://scholarship.law.georgetown.edu/facpub/1629
- https://www.ceicdata.com/en/indicator/egypt/industrial-production-index-growth
- https://www.ijhssnet.com/journals/Vol_3_No_10_Special_Issue_May_2013/3.pdf
- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/07/14/na070621-egypt-overcoming-the-covid-shock-and-maintaining-growth